الأمم المتحدة S/PV.8125

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٢٥

الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد فافيركا
	الصين	السيد لي تشينغ
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة كلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1742717 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/993 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إثيوبيا والسنغال ومصر.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. أُعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٨٩ (٢٠١٧).

وأعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أبو العطا (مصر): إن مصر تعتز بالقرار ٢٣٨٩ (٢٠١٧) الذي تم اعتماده اليوم بالإجماع. وهو الأمر الذي يؤكد الأهمية الخاصة للأوضاع في منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن الأهمية الخاصة التي يحظى بها إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. إن هذا الاتفاق يمثل إطارا جماعيا يضم إحدى عشرة دولة من دول منطقة البحيرات الكبرى، ويجعل من دول المنطقة في قيادة الجهود الرامية لمواجهة التحديات والتهديدات المتنوعة التي تشهدها منطقة البحيرات الكبرى، بدعم من الشركاء الدوليين والإقليميين، وبصفة خاصة المنظمات الأربع الضامنة: الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

والآن مع مرور ما يقرب من خمس سنوات على توقيع الاتفاق الإطاري، فإنه يظل آلية رئيسية لتحقيق الأمن والاستقرار المستدامين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ومن ثم يجب مضاعفة الجهود من جانب كافة الأطراف لتنفيذ التزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية، وهو ما أكد عليه البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وكذلك البيان الصادر عن مؤتمر قمة آلية الرقابة الإقليمية لاتفاق السلام والأمن والتعاون الذي عقد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في برازافيل.

ومن هذا المنطلق، فقد قامت مصر بالاشتراك مع العضوين الأفريقيين الآخرين بالمجلس، إثيوبيا والسنغال، بقيادة عملية مشاورات موسعة ضمت الدول الرئيسية في الاتفاق، فضلا عن منظمات راعية بهدف الحفاظ على ملكية الدول والأطراف الإقليمية أصحاب المصلحة الرئيسية لتلك المبادرات، في إطار عملية اتسمت بالشمول والشفافية والبحث عن حلول تراعي شواغل وأعضاء مجلس الأمن وتحافظ على روح الشراكة والتعاون البناء.

وقد أسفرت تلك العملية عن القرار ٢٣٨٩ (٢٠١٧) الذي اتخذه المجلس اليوم بالإجماع.

إن هذا القرار يبرز التهديدات المتنوعة التي تعاني منها المنطقة، بما في ذلك نتيجة أنشطة الحركات المسلحة والتي تمثّل تهديداً خطيراً للمدنيين، فضلاً عن دورها في نهب الثروات الطبيعية وحرمان شعوب المنطقة من الاستفادة منها في عملية التنمية، حيث يؤكد القرار أهمية مواصلة جهود التعاون بين دول المنطقة للقضاء على الحركات المسلحة في إطار التزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري. ويرحب القرار – فضلاً عن ذلك – بالتعهدات التي أعلنت عنها دول المنطقة في قمة برازافيل بالانتهاء من عملية إعادة المقاتلين السابقين في أقرب وقت.

كذلك يسلط القرار الضوء على الأزمة الإنسانية مع تزايد أعداد اللاجئين والنازحين مما يشكل مسؤولية ضخمة على الدول المستضيفة، ويدعو مجتمع المانحين إلى تكثيف الجهود لسدّ الفجوة التمويلية الكبيرة التي يعاني منها العمل الإنساني في المنطقة. كذلك فإن القرار يقرّ بأهمية المبادرات الإقليمية التي تهدف إلى رعاية العمليات السياسية والحوار في دول المنطقة وضمان شموليتها، كما يؤكد على أهمية التزام دول المنطقة بواجباتها بموجب القانون الدولي ومواصلة جهود مكافحة الإفلات من العقاب وكذلك الاستمرار في تعزيز مكانة المرأة وتمكينها من المشاركة السياسية وفي أنشطة بناء السلام.

إن إيجاد حلول مستدامة للتحديات التي تواجه دول المنطقة يوجب العمل بمقاربة إقليمية تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وتضع الأساس للسلم والأمن المستدامين، وهو الأمر الذي يؤكد عليه القرار الذي تم اتخاذه اليوم. ويبرز القرار في هذا الإطار الدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة بناء السلام بالتعاون مع الأطراف الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

كذلك يبرز القرار أهمية الإطار الاستراتيجي لمنطقة البحيرات العظمى، والذي يمثل المقاربة التنموية للأمم المتحدة في دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلم والأمن والتعاون، والمساهمة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعميق التعاون الاقتصادي والتنموي بين دول المنطقة، ويحث القرار المانحين على تكثيف مساهماتهم لدعم الإطار الاستراتيجي.

ختاماً، يؤكد القرار على أهمية تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الراعية والدول الموقعة على الاتفاق. ويدعو الأمين العام إلى اغتنام مناسبة مرور ٥ سنوات على توقيع الاتفاق الإطاري، والتي تحلّ بعد أشهر قليلة، لتدشين حوار رفيع المستوى يهدف إلى تقييم ما تم إحرازه من تقدّم، فضلاً عن العقبات وأوجه القصور وبلورة رؤية تستند إلى منظور جماعي وشراكة حقيقية مع دول المنطقة والأطراف الإقليمية. وتتطلع مصر إلى ما ستسفر عنه تلك العملية وما سيطرحه الأمين العام من توصيات بهذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.